استطلاع المجاهد حول واقع الاعلام وآفاقه

إعلام للجميع ، وفوق الجميع

الجزء الثالث

عندما عزمنا على توسيع مجال النقاش العام حول الاعلام، بدت المسألة سهلة ولا تحتاج الى كثير من العناء، سواء في الاتصال أو الصياغة . . وعندما فكرنا في كيفية «توسيع» هذا النقاش حتى يطال أكثر الشرائح،ظهر الاشكال في كيفية توجيه تساؤل وحيد ومنفرد لنماذج متباينة . . وقد بدا واضحا ان حارسا او تاجرا يجيب ــ او قد لا يجيب اصلا ــ عن سؤال عام حول التصور المستقبلي لمهنة الصحافة، باعتراضات أو ايماءات او انتقادات . . وتكون الاجابة اجمالا صالحة لأن تلصق بالعديد من الاسئلة . . ماهي الصحافة . . كيف ترى الممارسة الصحفية . . ماذا تنتظر من الصحافة ؟ . ولم نكن بالطبع ننتظر من الجميع ان يلتزم بالسؤال وهنا كان الاشكال!.

وما دام التفكير المطروح لا يصب في ايجاد الجواب الشافي، ولا القيام باستطلاع علمي أو سبر للآراء، فكرنا في اعادة صياغة الطريقة بشكل يلمس بعضا من المتتبعين عن كثب للممارسة الاعلامية.

وليس القصد في نهاية المطاف هو تقديم جرد شامل للآراء ــ وإلاّ ادّعينا فناء الفكر ــ وإنما تقديم مساهمات قد تكون تمثيلية في عمومها بحيث تشمل شرائح عديدة في المجتمع!.

نصر الدين لعياضي : استاذ بمعهد الاعلام والاتصال..

□ أعتقد أن التعددية السياسية تقتضي تعددية اعلامية. لكن السؤال الذي طُرح بحدّة في مناقشات قانون الاعلام، في قاعات التحرير، أو خارجها، هو كيف نصل الى تجسيد هذه التعددية على مستوى الاعلام ؟ وظهر شبه اجماع على انه لا توجد تعددية بدون الاعتراف بتعددية ملكية وسائل الاعلام. لكن، الاختلاف فى تصور هذه التعددية سرعان مايظهر كلما



اقترب النقاش من الصحافة المكتوبة. فالبعض لا يكتفي بالمطالبة بحق الجمعيات السياسية الحالية والمستقبلية بحقها في امتلاك صحفا، وحق الخواص في اصدار صحف ونشرات مطبوعة. بل يطالبون بضرورة تنازل الدولة عن ملكيتها لعناوين الصحف والمجلات ؟ ويظهر أن هذا المطلب يكشف عن شيئين :

1 ـ يعتقد ان الخطر يظل يداهم التعددية طالما استمرت الدولة متمسكة بالعناوين الموجودة حاليا. وكان هناك تناقضا بين التعددية ووجود عدة ملكيات لوسائل الاعلام.

2 ـ ان القطاع الخاص الجزائري الذي لا يملك خبرة وتقاليد في مجال الاعلام والاتصال، يخشى المغامرة، ويخلق صحفه. بل يريد ان يستفيد مما هو موجود (من الصحف

قام بالاستطلاع : مسعود بن الربيع

الحالية) اذا كان البعض لا يخفي تخوفه من ملكية الدولة لوسائل الاعلام، لأنها يمكن ان تتحول الى وسيلة ضغط بيد الحكومات المتعاقبة أو آداة في يد بعض الاشخاص لتحقيق مآربهم. فان البعض الآخر يفصح عن تخوفه من القطاع الخاص في مجال الاعلام. وذلك لأن وجود هذا القطاع لا يعني بالضرورة وجود تعدد وتنوع في الرأي والفكر والاعلام. خاصة في هذا الظرف الدولي الذي تميز باندماج رهيب في وسائل الاعلام. فهدمت الحدود بين الدول وسحقت الخصوصيات الثقافية والحضارية. . والتاريخية للشعوب والامم، وتسلعت (تحولت الى سلعة) الثقافة فغاب فيها الفكر والنقد وتحولت الى سيل جارف من الترفيه والتسلية غير النزيهة. ففرنسا التي فتحت الابواب للقطاع الخاص يستثمر أمواله في التلفزيون. وجدت انه لم يضف جديدا للثقافة والحضارة الفرنسية بل أصبح «مكبر صوت» الثقافة الامريكية، لذا نجدها فرضت على القناة التلفزيونية الخامسة «مخالفة» مالية قدرها 60 مليون فرنك فرنسي. وحتى أن الشارع الفرنسي قد عبر عن احتجاجه على استعمال التلفزيون «لتخبيل» المواطن و«تتفيه» الثقافة.

إن كثرة التخوف تؤدي الى الجمود والفشل. ولابد من التفكير في الاشكال التي تقلص التخوف وتقلل المخاطر. وحتى لا يتحول التفكير الى المزيدات، لابد من تثبيت الاسس التي ينطلق منها نشاط وسائل الاعلام في بلادنا. وأعتقد أن هذه الاسس هي كمايلي :

1 ـ ضمان حرية التعبير والتفكير وتثبيت حق ممارستها.

2 ـ تثبيت حق المواطن في اعلام كامل. وذلك لأن النظام الذي يريد مشاركة الشعب الواسعة في تسيير شؤون البلاد، يفترض من هذا الشعب أن يكون مدركا لحقائق البلاد وعالما بأوضاعها، ولا يتحقق هذا الافتراض بدون أن ينال الشعب حقه الكامل من الاعلام الكامل.

3 ـ تجسيد ثوابت الشعب الجزائري التي عبر عنها صراحة في مواثيقه.

4 ـ السعي لتحرير الاعلام من ربقة التبعية. وذلك لأننا لحد الآن، لم نر العالم وندركه إلاّ من خلال الآخر. من خلال المؤسسات الاعلامية والثقافية العملاقة. فنحن لا نعرف ما يجري في الصين على سبيل المثال الا من خلال ما تنقله وكالات الانباء العالمية (المكتوبة والمصورة) ولا نعرف أي شيء عما يجري الآن في كوريا الجنوبية والشيلي وبانما السالفادور لأن المؤسسات الاعلامية المذكورة لم تتحدث عنهم !؟

وأعتقد ان السهر على ترسيخ هذه الاسس هو جزء من مسؤولية الهيئة العليا التي يجب أن ترى النور لتشرف على نشاط المؤسسات الاعلامية.

وأعتقد أن المناقشة قد تركزت على اسم المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة أكثر على محتوى نشاطها المستقبلي.

ان وسائل الاعلام التابعة للدولة لا يمكن أن تقدم خدمات اعلامية وثقافية للشعب أحسن من السابق مالم تطلق نظرتها القديمة للاعلام واشكال العمل السابقة التي كشفت الايام أنها غير مجدية بل مضرة للشعب وللمجتمع وحتى للدولة.

إذن، فلتعصف رياح التغيير لتثبت أسس التسيير الحر في المؤسسة الاعلامية. وتفتح الابواب لصناع المادة الاعلامية والثقافية ليشاركوا في التسيير وفي اتخاذ القرار. وترسخ قواعد ممارسة المهنة واخلاقياتها.

لكن، هل التغيير داخل المؤسسة الاعلامية التابعة للدولة يستطيع أن يبدل وحده الخدمات الاعلامية والثقافية التي تقدمها هذه المؤسسات للشعب؟ لا اعتقد ذلك، لأن أي تبديل في الاعلام والاتصال، يشترط تبديل النظرة الى المواطن والى المجتمع المدني والمجتمع السياسي. حتى تتمكن وسائل الاعلام المذكورة من التعبير عن الآراء والتوجهات الثقافية المتنوعة الموجودة في المجتمع.

اسماعيل حاج علي : استاذ محاضر بمعهد الاعلام والاتصال..

□ لا يمكن أن نقدم تصورات اسقاطية بشأن مستقبل الصحافة في غياب قانون/ اطار، هذا القانون الذي يضبط القواعد

الاساسية للصحافة، سواء الحزبية أو الخاصة، فنحن نعرف جيدا كيف تسير الصحافة الراهنة ولكن ليس لدينا فكرة حول امكانيات التحول أو التوجه الذي سيسود فيما بعد والذي سيطبع الصحافة مستقبلا . .

فالتوقعات تبقى إذن مسألة آراء شخصية لا تستند على تفكير عميق ومعطيات واضحة وثابتة، وقانون الاعلام هو «تصور» قانوني يضبط قواعد مهنة لم تمارس بالشكل الذي



يضبطه، فعامل التجربة المستقبلية مفقود مما جعل القضية تبقى مجردة . . فبالنسبة للصحافة الخاصة فانه لا يكفي أن نملك الأموال بل ينبغي تقنين العملية عن طريق قانون/اطار حتى يتم ـ على الاقل ـ الحد من سلطة المال . . أما بالنسبة للصحافة الحزبية فهي ستدعم انشغال المواطن في الاستعلام، وبالتالي يجب مساعدتها وتوفير الامكانيات التي تتيح لها الاستمرارية كتوفير الورق بانتظام مثلا .

والمهم أنه ينبغي التفكير في الوقت الراهن في تصور نزيه وتعددي للاعلام، وهذا الامر كفيل بأن يحث الصحافة في القطاع العمومي أو الصحافة الحزبية على الاهتمام بالانشغال الاكبر للمواطن في حماية حقه في الاعلام. ثم أن هناك توجها يعتبر بأن الاعلام ظاهرة فوق حتمية، بمعنى أنها ضرورية في حل كل المشاكل المطروحة في المجتمع، وكأنها الظاهرة الوحيدة التي تصنع التاريخ . . ولكن هناك تجاهل تحول مستمر داخل المجتمع، وغليان اجتماعي، والصحافة الراهنة (قطاع عام) ما يمكن أن تقدمه من خدمة هو التعريف بكل هذه الحركية، وإخبار المواطن بها . لأن هذه الصحافة بالذات لاتزال تدور حول المؤسسات، وهذا نقص فادح لأن صحافة البحث (تحقيقات . . !) تمثل المحور الهام للنزاهة والتعددية . والصحافي «المنقب» هو رجل الاعلام الذي يتجه نحو الخبر . . وهذه ليست انتقادات بقدر ماهي علامة استفهام لأن الصحفي في نهاية الامر ليس المسؤول الوحيد في هذه الشبكة من المعطيات المتداخلة . وما أتمناه لهذا الصحفي هو أن الديمقراطية تبقى دوما «الأوكسجين» الذي يتنفسه . . وأقول الديمقراطية باعتبارها مجال الصراع الحالي لانتزاعها، ولا أقصد الديمقراطية التي تمنح !

عبد الكريم تفرقنيت : طـالـب . .

☐ لا نستطيع ان نفصل مفهوم الاعلام في التصور العام للمجتمع، وما دمنا ننتهج مشروعا اجتماعيا قوامه التعددية، ، فينبغي تعميق البحث في اتجاه ضبط نموذج تسيير تعددي للاعلام . . هذا بصفة عامة ولو عدنا الى النقاش الراهن الساخن بشأن الاعلام فاننا نجد مثلا بأن لجنة التحرير ستقوم بانتقاء الاخبار، ولكن هذا الانتقاء سيتم موازاة لماذا ؟ معنى هذا أن عملية تقنين الاعلام تخضع لتفكير عميق من قبل المختصين، وليسوا نواب المادة : 120 هم القادرون على البت في المسألة . . وهناك الآن من يفكر بأن النقاش آت على نهايته وهذا أمر خاطىء لأن النقاش الذي يعتبر بعيدا عن المجتمع المدني لا يمكن أن ننهيه بقرار بل سيظل يتكرر بصفة دائمة مادام المجتمع المدني لم يفصل فيه بطريقة عامة . . وليس القصد هو تقديم لوح أسود حول الوضعية ولكن معطيات الواقع أيضا لا تدعو الى التفاؤل المفرط . . ويبقى المجتمع المدني وحده هو القادر على ان يعكس المشروع الحقيقي، لأن هذا النقاش العام نخبوي ويتسم بنوع من الترف، كما نستطيع أن نشم رائحة الانتهازية .



وفيما يتعلق بالخدمة العامة وصلاحياتها، فاننا نجد توجها الى تكريس ماهو قائم، وهذا الأمر يبدو فيه نوعا من المراوغة لروح الدستور، ثم ينبغي تحديد مهام القناة الثانية مثلا، فماذا نريد من هذه القناة بالضبط ؟ قبل اضافة قنوات اذاعية جديدة، ، هناك محاولات لتقويض الاذاعات الموجودة كيفيات تسيير الجهاز الاعلامي وضبط المهنة الصحفية كان من الممكن اثارته قبل أعوام . . ولكن في حلقات جامعية وبأصوات باهتة . . المهم أن حتمية التغيير العام تفرض على قطاع الاعلام أن يتخلى على بعض الاستثناءات المفرطة التي تكبل الحرية . .

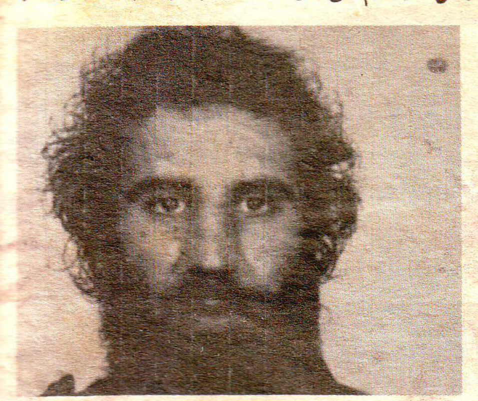
ولا داعي للحديث عن مستقبل الصحافة دون ضمان الممارسة الحرة ليس فقط في النصوص ولكن ضمان التطبيق الفعلي لهذه النصوص . . وقد يكون من بين هذه الضمانات مثلا تنظيم الصحفيين في اطار نقابي حر ومستقل يقوم بمراقبة التجاوزات .

وانطلاقا من المؤشرات التي نرصدها الآن عبر صحافتنا، فان هناك نوعا من الاستعداد لتحمل تبعات حرية الصحافة . . ولا أدل على ذلك من الجرأة التي تحظى بها بعض الصحف في تناول بعض المواضيع التي كانت «عيبا» جماهيريا ! ومع أنني لا أعتبر هذه البديات قمة ما يمكن أن تصله صحافتنا، ولكنه على الرغم من ذلك ستظل مكسبا ورصيدا أوليا سيدفع الممارسة الاعلامية نحو التبني الحقيقي لابجاديات المهنة في الاساس . .

وعندما تسقط الشعارات والخطب والكلام الفارغ من على صفحات جرائدنا، فان صحافتنا ستكون ـ دون شك ـ بخير .

علي فضيلي : طالب و(فنان تشكيلي) . .

☐ الرؤية العامة للتضاريس الاعلامية لا تدعو الى السرور، وتجاوزا نقول بأن هذه الحقيقة ليست لصيقة بمجال الاعلام لوحده . . بل هناك «غليان» عام ناتج عن أوضاع بركانية . . ولم ينجح المجال الفني مثلا من التكريس المهول للرداءة والارتزاق ولعل اسياخم على حق عندما قال بان بلاد بدون فنانين، بلاد



ميتة ! كما أن دولة بدون صحافة حقيقية، بلاد تحتضر . . مع التحفظ حول اعتبارات الاهم الصحافة أم الفن . . ولكن مهما يكن فان «فلسفة التعبير» لا تزال غائبة بقوة في مجتمعاتنا العربية المتخلفة . . وحتى القليل من قنوات الاتصال الموجودة والمشوبة بالتشويش تخضع لتحريف طوعي . . وما الممارسة الاعلامية الرديئة الا الوجه المخيف لهذه المعادلة .

ولكن رياح التغيير التي عصفت منذ مدة، ستعمل ـ من دون شك ـ على قلب هذه الصور التي تم تكريسها شريطة أن تتكفل القاعدة الجماهيرية ببلورة النموذج المطلوب وتساهم في اعداد التصورات المستقبلية، حتى لا تكون القوانين المسقطة مجرد اسقاطات لوجهة نظر فردية أو جهازية . . ومنها تتكرر الكارثة .

ما أحوجنا الى صحافة مثقفة ! وحتى تكون الصحافة بهذا القدر من المعرفة والسلوك المتحضر وردود الفعل الذكية، فان شرط تحررها يبدو ضروريا . . ولكن النقاش الآن يتجه نحو تكبيل هذه الحريه حتى من قبل رجال الاعلام أنفسهم . . وذلك بقصد تقنين المهنة وقولبتها في الاطار العام . . ولكن هذه المسألة تخصهم لأن المسألة المهمة والمنسية هي أية صحافة يريدها القارىء أو المواطن بصفة عامة ؟ .

إن درجة التحول المرغوب في مناخ الاعلام ينبغي أن توازي عتبة وعي الجمهور ومتطلباته . . فلا أحد يريد أن تتحول «الجزائرية» مثلا الى «فام دو جوردوي» ولكن من منطلق عدم التنافس إلاّ على درجة المقروئية .

ولا تنسى مثلا أن مجالات الاعلام ـ في الحقيقة ـ تبقى محدودة لأن رؤيتنا للحدث يظل دوما لصيق المؤسسات وكأنها الصانع الوحيد للأحداث، فالوزير عندما يدشن انما يقوم بعمل يومي وآلي يمكن أن يقوم به 24 مليون جزائري وبدرجات متفاوتة ـ فنيا ـ في قص الشريط الشرفي و«دفن الوثيقة» في الحجر الاساسي . . ولكن هذا النوع من التوجه يعود الى «تغييب» مجالات أخرى كالفن مثلا . . ولنلاحظ أغلب التغطيات الصحفية لا تتعدى مجال الوصف والاستعراض . . وفي غياب التخصص المهني في مجال الفن تبقى مسألة التكفل بهذا الميدان مؤجلة الى اشعار آخر والدولة التي تفتقر الى فنانين . . . !